سلسلة أوراق تنموية (13)

التعاونيات الزراعية

إعداد:
أحمد الحنيطي

كانون أول 2013

سلسلة أوراق تنموية (١٣)

التعاونيات الزراعية

إعداد:

أحمد الحنيطي

كانون الأول ٢٠١٣

تدقيق لغوي: جبريل محمد

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©

٢٠١٣

بدعم من:

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩ –٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ –٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١٣

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية، وقد حظي هذا القطاع باهتمام متزايد في العقدين الأخيرين نتيجة الاهتمام التنموي للمؤسسات الممولة محلياً ودولياً بالمؤسسات القاعدية المنتشرة في مناطق مختلفة ومن ضمنها الريف الفلسطيني، وفيما يتعلق بموضوع هذه الورقة، وهو الجمعيات التعاونية الزراعية، فإن الاهتمام بهذه الجمعيات جاء بشكل خاص نتيجة الاهتمام المتزايد لمؤسسات الممولة بالمناطق النائية أو المهمشة، والتي تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني.

يمكن تقسيم الأدبيات التي تناولت التعاونيات الزراعية إلى ثلاثة أقسام: أولى هذه الأدبيات تلك التي اختصت بتناول الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، والثانية هي تلك الأدبيات التي تناولت الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وتناولت من ضمن تلك التعاونيات قطاع التعاونيات الزراعية، وثالثها الدراسات التي تناولت المؤسسات التنموية في الأراضي الفلسطينية، وتحدثت بشكل أو بآخر عن التعاونيات، ومن ضمنها التعاونيات الزراعية.

تكشف القراءة النقدية للأدبيات السابقة وجود بعض الفجوات في تناولها للجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة الزراعية منها. وهذه الفجوات موجودة أحياناً في تشخيص واقع التعاونيات الفلسطينية، و/أو في طبيعة البدائل أو التوصيات التي يدعو أصحاب تلك الأدبيات إلى الأخذ بها من أجل ايجاد جمعيات تعاونية ناجحة تحقق الغاية من وجودها وهو تحسين أوضاع أعضاء تلك الجمعيات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما ساق الكثير من تلك الأدبيات إلى طرح توصيات مثالية غير قابلة للتحقيق أو أوقعها في صعوبات نظرية وخاصة التناقض بين تشخيص أسباب فشل التعاونيات والتوصيات لنجاحها.

وستحاول هذه الورقة تقديم معالجة لقضيتين تعتقد بأهميتهما في تناول التعاونيات الزراعية وهما:

١. مفهوم التعاونية.
٢. الحركة التعاونية الفلسطينية
   - الحركة التعاونية قبل أسلو.
   - واقع التعاونيات في الوقت الحالي.

وفي سياق تناول المحاور أعلاه سيتم التطرق بشكل نقدي إلى الأدبيات السابقة لوضع اليد على الفجوة في تشخيصها لواقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية. ثم نختم الورقة بتقديم اقتراحات لتفعيل الحركة التعاونية الزراعية.

مفهوم التعاونية:

التعاون هو حاجة انسانية تنبع من رؤية مجموعة من الناس إلى أهمية تضافر جهودهم لتحقيق أهداف معينة، وهو مرتبط بفلسفة التطوع،

وبالتالي فإن التعاون قبل مأسسته ارتبط بالعلاقات العائلية والجوار، وعندما نتحدث عن التعاون في القطاع الزراعي قبل تدجينه مأسسةً، فإننا نتحدث عن التعاون في عملية الانتاج الزراعي بالمفهوم المادي والاجتماعي. نقصد بالمفهوم المادي التعاون في عملية الزرع، وجني المحاصيل، والاقراض المالي، وتبادل أدوات الانتاج أو التعاون في شرائها، ونقصد بالمفهوم الاجتماعي والثقافي هو تبادل الخبرات والتجارب في العملية الزراعية وتبادل النصح والارشاد بين المزارعين.

نتيجة لاتجاه التحديث الغربي نحو مأسسة كل أشكال العلاقات البشرية، أخضع هذا الشكل من العلاقات البشرية لتعريف الحلف التعاوني الدولي؛ وأصبحت التعاونيات منظمات أو مؤسسات اقتصادية تعنى برفع المستوى المعيشي لأعضائها معتمدين على جهودهم الذاتية وتكاتفهم التام. وفي هذا السياق المأسسي للتعاونيات يعرفها حامد «بأنها منظمات اقتصادية مبنية على جهود ذاتية، بحيث تلعب هذه المنظمات دورا ملموسا في رفع مستوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لاعضائها، وللمجتمع المحلي أيضا» (حامد ٢٠١٢: ٧). وبما أن الحركة التعاونية مبنية على فلسفة التطوع والحرية بالانتساب للتعاونيات كما ورد في الحلف التعاوني الدولي، تم تعريف التعاونيات بأنها:

جمعيات مستقلة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، ويتطلعون لذلك من خلال مؤسسة مملوكة للجميع وتدار بشكل ديمقراطي. كما تعرف التعاونيات بأنها توجه لحل المشاكل المحلية من خلال تنظيم الافراد المحليين في منظمات مستقرة، ولديها (لديهم) مهمة واضحة؛ للحفاظ على رأس المال وتوزيع المنفعة والمسؤولية والمسائلة في ايدي المنتفعين المحليين. وقد نظر إلى التعاونيات، أيضا، على أنها جمعية تطوعية من البائعين أو المشترين، تؤسس بهدف تحسين الاسعار للبائعين والمشترين، والوصول إلى ذلك عن طريق منشأة خاصة بهم سواء للبائعين أو المشترين. (حامد ٢٠١٢: ٧)

وقد عرف عدوان ونوفل الحركة التعاونية بأنها تجمعات وتنظيمات اقتصادية واجتماعية، تنشأ بمبادرات طوعية من قبل مجموعة من الناس، معتمدين على جهودهم المشتركة وتضامنهم التام. ويقوم المشروع التعاوني على أساس العمل التعاوني المشترك بين الأعضاء المساهمين بما يحقق لهم أربعة بنود أساسية وهي: السيطرة التامة على عملية الانتاج بكاملها، وتحقيق مصالح الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعامل الاعضاء مع العمل التعاوني، وتشجيع روح التعاون والتضامن بين اعضاء المشروع التعاوني، وتنمية الفكر الديمقراطي بين الاعضاء من خلال عمليات انتخاب الادارة والمشاركة في اتخاذ القرارات. (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ١٥).

وبالانسجام مع التعريفات السابقة، نعرف الجمعيات التعاونية الزراعية بأنها منطمات اقتصادية واجتماعية نشأت بمبادرة مجموعة من المزارعين اتحدت طواعية معتمدة على الجهود الذاتية المتضافرة من أجل تحسين مستوى الانتاج الزراعي وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين المنتسبين للتعاونية.

تحتكم الجمعيات التعاونية إلى مجموعة من المبادئ، وتمثل هذه المبادئ المواصفات التي اعتمدها حلف التعاون الدولي للتعاونيات، وتعتبر المبادئ الخمسة الأولى أساسية في تعريف التعاونيات، والمبادئ هي:

١. باب العضوية اختياري ومفتوح ويحق لأي شخص الانضمام إلى الجمعية التعاونية وتنطبق عليه شروط العضوية.

٢. مبدأ الديمقراطية في الادارة والرقابة. جميع الأعضاء في التعاونية متساوون، ويشاركون بحيوية بوضع السياسات واتخاذ القرارات، ولكل عضو في التعاونية صوت واحد بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكها.

٣. الفائدة المحدودة على رأسمال. يوجد محدودية على أرباح الجمعية التعاونية، لأن الغاية من تأسيسها هي خدمة أعضائها والمجتمع وليس تحقيق الربح.

٤. العائد على المعاملات. اذا استثمرت الجمعية التعاونية بعضا من رأسمالها فإن الأرباح توزع على الأعضاء، وهذا يعزز من اهتمام الأعضاء بالجمعية التعاونية والحفاظ على استمرارها والنهوض بها.

٥. نشر الثقافة والتعليم. أن تقوم الجمعية التعاونية بنشر الثقافة والوعي بين أعضائها وفي المجتمع، وهي تقوم بعمليات التثقيف والتوعية لأعضائها كي يمتلكوا المهارات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج.

٦. مبدأ التعاون بين الجمعيات والحركات التعاونية. أن تقوم الجمعية التعاونية بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات الاخرى من أجل رفع امكانياتها والحصول على الخدمات والاحتياجات التي تساعدها في توفير الاحتياجات لاعضائها.

٧. الحياد السياسي والديني. وهي أن تكون الجمعية التعاونية بعيدة عن التعصبات والتحزبات الدينية والسياسية لأن ذلك يشكل عائق أمام الانضمام لعضويتها. التعامل بالنقد.

٨. التعامل بالنقد يحافظ على رأسمال الجمعية، ويقلل من تعرضها من الخطر نتيجة الافلاس أو الانهيار المالي، وبالتالي يحافظ على بقاء الجمعية واستمرار توفير خدماتها لأعضائها.

وتشكل هذه المبادئ شخصية الجمعيات التعاونية التي تميزها عن الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فالجمعيات الخيرية ليست ملكا لأي مجموعة من الناس، وتقدم خدماتها لجميع المحتاجين لهذه الخدمة، وذلك لعدم وجود عضوية انتساب تجبر الجمعية بأن تكون الأولوية في خدماتها لأعضائها. وبالنسبة إلى المؤسسات والشركات الاقتصادية الأخرى، فإن قيمة كل عضو تأتي من حجم أسهمه بالشركة، وبالتالي لا يكون هناك تساوياً أو مساواة بين الأعضاء أو المساهمين في الشركة. كما أن الهدف الأساس من الشركة هو الربح، وهو يتربع على أولويات الشركة أو المؤسسة الاقتصادية، وبالتالعن الحركةركة أو المؤسسة معنية بتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضائها إلا في سياق ما يحققه ذلك من عائدات مالية إضافية.

الحركة التعاونية الفلسطينية

من أجل تقديم تشخيص منطقي وعلمي للجمعيات التعاونية في الوقت الراهن، لا بد لنا من تقديم لمحة تاريخية عن الحركة التعاونية الفلسطينية. هذه اللمحة ستساعدنا في تحليل واقع التعاونيات في المرحلة الحالية، فتشخيص هذه الظاهرة في مراحل تاريخية مختلفة يجعلنا نطلع على الظروف البنيوية التي تعيش فيها الحركة التعاونية الفلسطينية، وبالتالي بناء تصور منطقي لواقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية والبيئة التي نشأت فيها ومعرفة أسباب نجاحاتها واخفاقاتها.

الحركة التعاونية الفلسطينية قبل أوسلو

تتفق الأدبيات التي تناولت الحركة التعاونية الفلسطينية أن بداياتها تعود إلى عشرينيات القرن العشرين. ففي أوائل تموز من العام ١٩٢٤ اجتمعت مجموعة من ٢٤ قرية من القرى الفلسطينية في قرية إجزم، واتفقت على تأسيس «جمعية تعاون القرى»، وهدفت الجمعية بشكل أساسي إلى العمل على تحسين أوضاع الفلاح الفلسطيني في تلك القرى. وتوالى إنشاء الجمعيات التعاونية بعد ذلك، ففي العام نفسه تأسست جمعية تعاونية عربية لمنتجي التبغ في مدينة عكا، لكنها أغلقت بعد ثلاثة سنوات من تأسيسها. وبداية الثلاثينات أنشئت جمعيات تعاونية لمنتجي البرتقال وأخرى للحمضيات وأخرى للنقل حتى وصل عدد الجمعيات التعاونية حتى العام ١٩٣٧ إلى ١٢٧ جمعية تعاونية مختلفة الأنواع، كان لجمعيات التسليف والتوفير الريفي نصيب الأسد منها (أبو عون ١٩٩٤: ٢٠٩). ولكن كيف يمكن تفسير ظهور هذا العدد الكبير من الجمعيات التعاونية الفلسطينية التي أنشئت خلال العقدين السابقين على النكبة، خاصة إذا علمنا أن عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية حتى العام ١٩٣٤ بلغ خمسون جمعية، وبالتالي وصلت الزيادة خلال ثلاثة سنوات إلى ٧٧ جمعية تعاونية، كما وصل عددها حتى العام ١٩٤٨ إلى ٢٤٤ جمعية؟

يعطي أبو عون تفسيراً سياسياً لتزايد أعداد الجمعيات التعاونية في فترة الثلاثينات، فيقول:

يعود تزايد عدد التعاونيات خلال هذه الفترة إلى التعديلات التي أدخلتها سلطات الانتداب البريطاني على قانون التعاون الذي سبق لها أن وضعته إبان انتدابها على فلسطين حيث أصدرت عام ١٩٣٣ قانون التعاون الفلسطيني وصدر بموجبه نظام خاص به عام ١٩٣٤ ووفر هذا القانون الحد الأدنى من الحماية للجمعيات التعاونية وأعطاها دفعة إلى الأمام. (أبو عون ١٩٩٤: ٢٠١٠)

ويضيف أبو عون حول أسباب نمو عدد الجمعيات في فترة الأربعينيات:

ولا شك أن هذا التطور الكمي والنوعي الذي يمكن ملاحظته قد جاء في ظروف سياسية دقيقة بالنسبة لبريطانيا، حيث كانت الحرب العالمية الثانية تدور رحاها وكانت السلطات البريطانية تعمل على أساس عدم إثارة شعوب المستعمرات وتحريك أي دافع لنشاطهم المناهض لها. فخلال هذه الفترة عملت سلطات الانتداب على تشجيع

ظهور هيئات جماعية معتقدة أنه يمكن التعامل معها بشكل أفضل من التعامل مع الأفراد. (أبو عون ١٩٩٤: ٢٠١٠)

بعد هذا العرض والتفسير للحركة التعاونية الفلسطينية حتى العام ١٩٤٨ يقدم أبو عون أسباب ضعف الحركة التعاونية الفلسطينية، ويعزو هذه الأسباب إلى خمسة عوامل وهي:

١. سياسة سلطات الانتداب البريطاني المتعلقة بوضع القوانين واللوائح التي تمكنها بشكل أساسي من تقديم الدعم للحركة اليهودية.

٢. عدم وجود قناعة راسخة بجدوى الحركة التعاونية بين المواطنين، وخاصة في بداية الأمر، حيث كانت تمثل شكلاً جديداً من أشكال تنظيم العمل والإنتاج لم يعتد الفلاح الفلسطيني عليه من قبل.

٣. ضعف فهم الأفكار والمبادئ التعاونية، وخاصة في ظل الرعاية المعارضة لها في كثير من الأحوال.

٤. غياب الدعم الرسمي من السلطات القائمة في البلاد آنذاك.

٥. الارتفاع الكبير في تكلفة تمويل الجمعيات التعاونية، حيث وصلت نسبة الفائدة للتعاونيات المقدمة من بنك باركليز إلى ٩٪ وهي نفس الفائدة على القروض التي كانت تقدم من البنك ذاته لغير الجمعيات التعاونية. (أبو عون ١٩٩٤: ٢٠١٣)

عند النظر إلى الجمعيات التعاونية التي ظهرت قبل العام ١٩٤٨ نلاحظ أنها نشأت محاكاة وتقليداً للجمعيات التعاونية اليهودية، وذلك دون معرفة للخلفية الاستعمارية لظهور التعاونيات اليهودية، فالحركة التعاونية اليهودية ظهرت كحركة ضمن الفلسفة الصهيونية بإنشاء الوطن القومي اليهودي، ولم يكن الهدف منها دعم المزارعين اليهود ورفع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لأن المزارعين اليهود هم مستعمرون ومدعومون من الحركة الصهونية ومن الحركة الاستعمارية عامة، فالحركة التعاونية اليهودية نشأت لتعزيز العمل العبري والسيطرة على الأرض. إن نجاح الحركة التعاونية اليهودية وما حققته من تقدم كبير لم يكن وليد ظروف طبيعية، أو كما ادعت بعض المصادر نتيجة خبرات سابقة لليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي، أو نتيجة لمعرفة أصول العمل التعاوني، وإنما للأسباب السابقة الذكر المتعلقة بالفلسفة الصهيونية الاستعمارية.

إن نشأة الحركة التعاونية الفلسطينية رغبة في الحصول على الدعم المالي والمساندة يعكس عدم الوعي بالظروف السياسية في تلك الفترة، كما أن نشأتها في بيئة استعمارية تحارب كل ما هو فلسطيني عربي يجعلان مصيرها المتوقع هو الفشل أو الضعف الشديد على الأقل. كما أن دعم الاستعمار البريطاني في الثلاثينات والأربعينات للحركة التعاونية الفلسطينية، والذي يعكس الازدياد في نشوء التعاونيات هو من أجل شراء الولاءات وبناء المصالح الاستعمارية الصهيونية، وبالرغم من تزايد عدد التعاونيات كمياً إلا أننا يجب وضع علامة استفهام حول تطورها نوعيا، لأن الدعم الذي بني على هذه الفلسفة من الطبيعي أن تكون نتائجه اللاتنمية وعدم التقدم والتطوير.

تجمدت الحركة التعاونية الفلسطينية في السنوات الثلاثة التي أعقبت النكبة، نتيجة لظروف الشتات التي عاشها الشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٥٢ صدر قانون التعاون الأردني الذي «أكد على العمل من أجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأعضاء الجمعيات التعاونية»، وتوالى إنشاء المؤسسات والدوائر الأردنية المعنية بتطوير الحركة التعاونية وهي:

١. دائرة الإنشاء التعاوني سنة ١٩٥٣ للارشاد ولتسجيل التعاونيات والتصفية والتحقيق والمراقبة.

٢. الاتحاد التعاوني سنة ١٩٥٩ وذلك من أجل تمويل الجمعيات التعاونية وتجسيد الدور الأهلي في بناء الحركة التعاونية، والاشراف والتخطيط المستمرين.

٣. المعهد التعاوني سنة ١٩٦٣، لتدريب وتأهيل الكوادر التطوعية والقيادات التعاونية فضلاً عن الأجهزة الادارية والارشادية.

٤. اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني سنة ١٩٦٤ لتحقيق حسابات الجمعيات التعاونية وإعداد الدورات التدريبية للمحاسبة ومسك الدفاتر وتجهيز المطبوعات. (عبيدات ١٩٨١: ١٥)

وكما يذكر عبيدات فقد سعت دائرة الإنشاء إلى تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير بهدف تطوير القطاع الزراعي وزياد الانتاج، وتحسين أوضاع المزارعين نتيجة وقوعهم تحت وطأة المرابين (عبيدات ١٩٨١: ١٦). وكما يذكر عبيدات فقد استطاعت هذه الجمعيات التعاونية المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي وإبعاد خطر المرابين عن المزارعين وتخليص الأراضي من الرهن، وكذلك تعليم الأعضاء الأصول الديمقراطية والتنظيم واحترام الرأي الآخر وغير ذلك (عبيدات ١٩٨١: ١٦)، ولكن كما يقول عبيدات أيضاً أنه لعدم هضم الأفكار والمبادئ التعاونية في بعض هذه الجمعيات وقعت في أخطاء منها:

١. عدم صرف القروض الزراعية في الأغراض الإنتاجية التي منحت من أجلها.

٢. صعوبة القفزة النوعية بالنسبة للأعضاء التعاونيين ونقلهم من عادات قبلية وعشائرية تعتمد على الفرد، الأنانية وحب الذات إلى آفاق تعاونية رحبة يتساوى فيها أعضاء الجمعية من خلال عمل الفرد للمجموع وعمل المجموع للفرد.

٣. وقوف العادات والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال، حجرة عثرة في طريق العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن لأمة أن تتقدم وتصل للمستوى اللائق بها، أنها لم تحارب التقاليد المتوارثة التي ترتكز على العمل الفردي. (عبيدات ١٩٨١: ١٦)

تدهورت أوضاع الجمعيات التعاونية بعد نكسة ١٩٦٧، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتضييق على نشاطات الحركة التعاونية الفلسطينية وشل نشاطاتها، وكذلك عدم إعطاء التراخيص لتأسيس جمعيات جديدة أو المماطلة في ذلك، كما أن الجمعيات التعاونية الفلسطينية بقيت تحت مظلة الجمعيات التعاونية الأردنية دون أن تقوم هذه الأخيرة بدعم أو تمويل هذه الجمعيات. ولعدم قيام الاحتلال الإسرائيلي

بمنح التراخيص لإنشاء جمعيات جديدة قامت الجمعيات بالاكتفاء بالتسجيل في الأردن. ويمكن القول إن الجمعيات التعاونية بقيت موجودة اسمياً تحت الاحتلال دون القدرة على ممارسة نشاطاتها، وبقي الحال على ذلك حتى العام ١٩٧٩. ويقول أبو عون إن الحركة التعاونية نشطت بعد هذا التاريخ لأسباب متعددة، منها:

١. تأسيس اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وذلك في سنة ١٩٧٩، [تأسست سنة ١٩٧٨ وباشرت نشاطاتها سنة ١٩٧٩] حيث اعتمدت هذه اللجنة على الهيئات التعاونية في الأراضي المحتلة لتقديم الدعم والمساندة.

٢. ظهور العديد من الهيئات والمنظمات الدولية في الأراضي المحتلة تركزت توجهاتها على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل عدم امتلاك هذه المؤسسات للمعرفة التامة بالظروف المحيطة أو الأجهزة اللازمة للقيام بعملها والخبرات الضرورية لذلك، فإنها وجدت في الهيئات التعاونية المختلفة قناة مناسبة يمكن من خلالها تحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بالزراعة.

٣. لقد سبق الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال قد غيرت موقفها من التعاونيات في محاولة منها لتحقيق أغراض سياسية، وأن خططها هذه لم تلاق النجاح في الوسط التعاوني، إلا أن الاحتلال وصل إلى نتائج مؤداها أن تنشيط الحركة التعاونية وممارسة الصلاحيات التي يخولها اياها القانون التعاوني تمكنه من اكتساب قدر أكبر من التعامل مع المجتمعات المحلية وقيادتها. (أبو عون ١٩٩٤: ٢٢٠).

إن التدقيق في وضع الجمعيات في الفترة التي سبقت اتفاقية أوسلو يكشف أن الحركة التعاونية الفلسطينية تعرضت للتذبذبات السياسية التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث خضع عدد الجميعات وحجم نشاطها للعملية السياسية. يقول أبو عون بأن المنظمة التعاونية الأردنية أدركت «مدى جدية الآثار السلبية التي ترتبت على قرارها الخاص بتجميد التمويل والمساعدة لتعاونيات الضفة الغربية. حيث اتخذت عام ١٩٧٩ قراراً بإعادة التمويل والمساعدة لتعاونيات الضفة الغربية. إذ أنه فور ذلك قدمت المنظمة التعاونية ١,١٩١,٠٠٠ ديناراً أردنياً لتعاونيات الضفة الغربية، حيث استفادت من هذا المبلغ مباشرة ٣٧ جمعية تعاونية أردنية» (أبو عون ١٩٩٤: ٢١٨). وهذا ما يتفق مع ما ذكره عورتاني في دراسته «سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة» (عورتاني١٩٨٩: ١٦٨). ولكن كما يقول عورتاني فأن تأسيس اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة جاء بموجب قرار اتخذه مؤتمر القمة العربي في بغداد سنة ١٩٧٨، وابتدأت اللجنة نشاطها في عام ١٩٧٩ بهدف تقديم الدعم المالي اللازم لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نص قرار القمة العربية المتعلق بهذا الموضوع على تخصيص ١٥٠ مليون دولار سنوياً لهذا الغرض» (عورتاني ١٩٨٩:١٦٢). وبالتالي فإن هذا القرار لم يكن نتيجة إحساس الحكومة الأردنية بالنتائج السلبية لقرارها المتعلق بتجميد

المساعدات للجمعيات التعاونية، وإنما كان قراراً مشتركاً للدول العربية، ولأن هذه الأموال صرفت عبر الحكومة الأردنية، فإنها استخدمتها لتدعيم نفوذها وسيطرتها على الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

لقد توافقت البنود الثلاثة السابقة التي أدت إلى تنشيط الحركة التعاونية ضمن خطة سياسية اشتركت فيها أطراف متعددة، لتمرير أجندة سياسية، كما أن نشوء الحركة التعاونية وتطورها اعتمد بشكل أساس على مبادرات الدعم المالي التي كانت تقدمها المنظمة التعاونية الأردنية أو العربية أو المنظمات الدولية، وليس بالاعتماد على الاشتراكات لأعضاء هذه الجمعيات. وهذا يقودنا للقول بأن تأسيس الجمعيات التعاونية لم تكن خلفيته وعي الأعضاء أو المؤسسين للخدمات التي يمكن أن تؤديها الجمعية التعاونية، بل كانت رغبة مؤسسي الجمعية في الحصول على الدعم والتمويل من المنظمات الداعمة لهذه الجمعيات. يتعرض السيد هارولد دك مدير لبرنامج مينونايت المركزية لهذه القضية في تناوله للهبات والتسليف والمبادرة بالقول:

حديثاً، قامت مجموعة من الزراعيين الشباب من ذوي النيات الحسنة، بتقديم التماس لمؤسسات التمويل لتزويدهم بكامل المال الابتدائي لاقامة مشتل للزيتون ينتج ١٥٠,٠٠٠ شتلة. بتعابير طلبهم لا يتحمل أفراد التعاونية أنفسهم عبء استثمار أي مبلغ نقدي. ولم يطلب منهم، بواسطة آلية الإقراض، أن يتحملوا أي مسؤولية ازاء تلك الأموال، أو ازاء آفاق المشروع، ولم يكن هنالك ثمة خطرا مالي بالنسبة للمشاركين. وقد تضعهم المنحة في وضع يؤثر جذريا على انتاج شتلات الزيتون في الضفة الغربية.... لو أن الأفراد المشاركين بالتعاونية تعاملوا بنقود ذات كلفة، ولو أنهم كانوا عرضة لمسؤولية رأس المال، لقاموا بدراسة السوق. وقد يظهر البحث لهم أن مشاتل العنب من فصيلة الجذور المقاومة تقدم فرصة أعمال لرأس مال مكلف ولكنه يدر ربحا جيداً» (دوك ١٩٨٩: ٣١٨)

ويصف الدقاق نتائج الدعم المقدم من قبل اللجنة المشتركة بالقول: «لم تكن انجازات اللجنة المشتركة من الناحية التطبيقية مرضية على أي حال، فقد تم استبدال فلسفة الصمود والتصدي بفلسفة تقليدية تقوم على الدعم المادي المباشر. وترتب على ذلك ازدياد الانقسامات في الصف الوطني وتعمق التبعية وتنامي التقاطب الاجتماعي. وتبددت نتيجة لذلك آمال شرائح سكانية كثيرة مخلفة وراءها خيبة أمل من انجازات اللجنة المشتركة». (الدقاق ١٩٨٩ ٢٩٤). وبالنسبة للمنظمات الدولية التي سعت للمساهمة في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية، فيقول الدقاق بأنها أمريكية، وهي بشكل أساسي تابعة لوكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة، وقد «كانت أموال التنمية الدولية للولايات المتحدة توجه إلى تنفيذ المشاريع التي كانت تحظى بموافقة سلطة الاحتلال فقط ... ويصف [ميرون بنفنيستي] البرامج الأمريكية بأنها بمثابة تشجيع لـ الدمج الاقتصادي [للأراضي المحتلة] في اطار الكومونولث الإسرائيلي». (الدقاق ١٩٨٩: ٢٩٥)، ويلخص ميرون بنفنيستي توجه هذه الأطراف بالعمل:

العلاقة الثلاثية [الحكومة الأمريكية (من خلال وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة) والحكومة الأردنية والسلطات الإسرائيلية] التي جرت رعايتها وتطويرها منذ العام ١٩٦٧- في اطار سياسة الجسور المفتوحة- جمعت الأردن وإسرائيل والفلسطينيين المستفيدين في شبكة من التنسيق حتى أصبح 'الدور المحوري للمنظمات الطوعية الخاصة واضح المعالم باعتبار أنها الوحيدة التي كانت قادرة على اقامة علاقات اتصال مع الجهات المختلفة وتحقيق تنسيق بينها. (كما ورد في الدقاق ١٩٨٩: ٢٩٦)

ويدعم وضع الجمعيات التعاونية في قطاع غزة الاستنتاج السابق حول خلفية تأسيس الجمعيات التعاونية، فلم تتطور الحركة التعاونية في قطاع غزة كما مثيلتها في الضفة الغربية، حيث خضعت لقوانين غير تلك القوانين السارية في الضفة الغربية، ففي قطاع غزة بلغ عدد الجمعيات التعاونية حتى العام ١٩٦٧ ٦٢ جمعية والعاملة منها ١٧ جمعية فقط، وزاد عدد الجمعيات التعاونية في القطاع حتى العام ١٩٩١ حوالي عشرة جمعيات، ويعزو أبو عون الأسباب التي حالت دون تقدم الجمعيات التعاونية في قطاع غزة إلى خمسة أسباب وهي:

١. القانون التعاوني الذي تعمل في ظله الجمعيات التعاونية هو قانون التعاون الفلسطيني الذي وضعه الانتداب البريطاني عام ١٩٣٣، وهو قانون لم يعد يلائم الظروف الحالية، وكذلك وضع ليلائم مصالح الانتداب، ووضعت القوانين بما يمكن المسئول البريطاني من التدخل المباشر في شؤون الجمعية التعاونية.

٢. تحمل الجمعيات التعاونية في القطاع اسم الجمعيات التعاونية الفلسطينية، وهذه التسمية لا ترضي الاحتلال وبقي يحاربها بشكل مستمر.

٣. أن الجمعيات التعاونية لم تلاقي أية عوامل تمويلية أو إدارية بعد الاحتلال.

٤. هناك مجموعة من المعوقات الذاتية التي تركت انعكاسات سلبية على مدى انتشار تمدد الجمعيات التعاونية/ مثل: فقدان الهيكلية التنظيمية والإدارية، قلة الخبرات في مجال العمل التعاوني، وغير ذلك.

٥. تدخل إدارة الحكم العسكري مباشرة في عضوية الجمعيات التعاونية من حيث قبول أعضاء جدد في التعاونية المعنية واشتراط موافقة الحكم العسكري على ذلك. (أبو عون ١٩٩٤: ٢٢٣-٢٢٤)

إن اثنين من الأسباب أعلاه تشترك فيها الجمعيات التعاونية في الضفة والقطاع وهما السببان الرابع والخامس، وكذلك السبب الأول في جزئه الثاني الذي يتعلق بتدخلات المسؤول العسكري في الشؤون الداخلية للجمعيات التعاونية هو تدخل تتعرض له الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية كما تتعرض له في قطاع غزة. ولكن السببين الثاني والثالث هما السببان الرئيسان في ضعف الحركة التعاونية في القطاع وتراجعها عن مثيلتها في الضفة الغربية، لكن ليس بحجم الفجوة الحالية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع العلم أن الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٩ لم تشهد انقطاعاً كاملاً للمساعدات والتمويل. وكان مصدر هذا التمويل عموماً مؤسسات

أجنبية والبنك التعاوني / عمان. وحسب عورتاني فإن عدد التعاونيات لا يعكس الفعالية للحركة التعاونية، يقول:

وبغض النظر عن الاحصاءات الاسمية فإن العدد الحقيقي للجمعيات العاملة فعليا هو بحدود ٣٠ جمعية فقط (١٩٨٤)، حوالي نصفها هو عبارة عن منشآت تعمل على إدارة معاصر للزيتون حصلت عليها بقروض سهلة من اللجنة المشتركة. أما الجمعيات التي تشكل العمود الفقري للحركة الزراعية فهي ثماني جمعيات لوائية تعرف بجمعيات التسويق الزراعي، وقد حظيت جميع هذه الجمعيات بمساعدات مالية ضخمة من كل من اللجنة المشتركة ومؤسسة أنيرا الأمريكية. (عورتاني ١٩٨٩: ١٦٨).

إن تشخيص الحركة التعاونية الفلسطينية بمعزل عن الظروف البنيوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ومقارنتها مع الحركة التعاونية في الدول الأخرى، وهو تشخيص مجحف بحق الحركة التعاونية الفلسطينية، فالحركة التعاونية الفلسطينية تحاول أن تقوم بنشاطاتها في ظل الاحتلال العسكري والثقافي الصهيوني، على العكس من الحركة التعاونية في الدول الأخرى التي ترعى وتدعم من قبل الدولة، وبالتالي ما المتوقع من الحركة التعاونية الفلسطينية في ظل الظروف المحيطة بها؟

الحركة التعاونية الفلسطينية بعد أوسلو

شخصت الأدبيات التي تناولت التعاونيات في الوقت الحاضر، ضعفاً في الحركة التعاونية الفلسطينية، وقد اتفقت هذه الأدبيات على أسباب هذا الضعف. وقد شخص عدوان ونوفل أسباب ضعف الحركة التعاونية تحت عنوان «المشاكل التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية»، وشكلت المشاكل الثماني التي ذكرها عدوان ونوفل في دراستهما جميع جوانب الحركة التعاونية، وهي:

١. مشكلات التسويق الزراعي.
٢. ضعف رؤوس الأموال وتآكلها، وسوء استغلالها والحفاظ عليها.
٣. ضعف انتشار ثقافة الفكر التعاوني.
٤. مشكلات ادارية وتواضع مهارات العاملين في التعاونيات.
٥. غياب الدعم الحكومي.
٦. الاحتلال الاسرائيلي.
٧. مشكلات تتعلق بالمشاريع الممولة.
٨. مشكلات تتعلق بقانون التعاون. (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ٢٧-٤٩)

نلاحظ أن هذه المشكلات تغطي الجوانب المختلفة للحركة التعاونية، فكل جانب يتعلق بالحركة التعاونية يتضمن بعض الفجوات أو المشاكل التي تعيق الحركة التعاونية، واللافت للنظر في هذه التغطية الكاملة لضعف الحركة التعاونية أنها تتفق وتنسجم، وكثيراً ما تتطابق مع المشكلات التي تعيق الحركة التعاونية الفلسطينية منذ نشأتها، كما شخصت ذلك الأدبيات التي تناولت تاريخ الحركة التعاونية الفلسطينية. وهذا يطرح الكثير من الأسئلة حول الحركة التعاونية الفلسطينية: هل نظام التعاونيات يتناسب مع الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني؟ ما

المطلوب من الحركة التعاونية الفلسطينية في المرحلة الحالية؟ أم هل يوجد إشكالية في كيفية تشخيص الحركة التعاونية الفلسطينية؟

نبدأ في السؤال الأخير، والذي يتعلق في إشكالية الأدبيات في تشخيص الحركة التعاونية الفلسطينية. لا شك بأن إشكالية الاحتلالات المتكررة، العثماني والبريطاني والصهيوني، هي عوامل أساسية في إعاقة الحركة التعاونية الفلسطينية، كما هي عائق في جميع جوانب حياة الشعب الفلسطيني. وعند التعرض لتشخيص التعاونيات، فإن الدور المتوقع من الحركة التعاونية الفلسطينية يتصل برفع المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمنتسبين لها، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه في ظل الاحتلال الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. وبالتالي عندما نتحدث عن الاحتلال كعامل معيق للحركة التعاونية هو تشخيص صحيح ومنطقي في حال تناول هذه التعاونيات وفق المعايير الدولية. وأقصد بالمعايير الدولية تشخيص الحركة التعاونية الفلسطينية بنماذج التشخيص التي يتم تبنيها في الدولة المستقلة، أي عدم تشخيص التعاونيات ضمن الظرف أو الحالة الطارئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وهذا الظرف أو هذه الحالة الطارئة هو الاحتلال، والتشخيص بهذا الشكل يؤدي إلى فجوات كبيرة في الأدبيات، ويخرجها من التشخيص العلمي والمنطقي. وفي دراستين فريدتين صدرتا بعد العام ٢٠١٠ حول الحركة التعاونية الفلسطينية، قامت هاتان الدراستان بتشخيص هذه الحركة وفق المبادئ الدولية، وبدون النظر إلى الظروف الطارئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ففي دراستهما يقول عدوان ونوفل «حظي موضوع الجمعيات التعاونية في فلسطين باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين، الذين كتبوا عنه باستفاضة؛ وذلك لأهميته على المستويين الجزئي والكلي. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل خاص من جهة، وفي اعتمادها على معايير دولية في تقييمها لنظام العمل التعاوني داخل هذه التعاونيات من جهة أخرى». (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ٥-٦)، ويقول حامد في دراسته حول معيقات الحركة التعاونية «ما زالت التعاونيات الفلسطينية تعاني من معيقات متعددة، وقد أدت هذه المعيقات إلى خلق فجوة ما بين مبادئ التعاون الأساسية والتطبيق العملي. فبمقارنة أداء الحركة التعاونية مع المبادئ الدولية للتعاون، وجد أن هنالك إخلالا في كثير منها. وبشكل عام، أشير مرارا الى وجود خلل في العمل التعاوني الفلسطيني. وأن الحركة التعاونية الفلسطينية لا تقدم

الدور التنموي المتوقع» (حامد ٢٠١٢: ٤٥). ونلاحظ أيضا في تشخيص هاتين الدراستين للحركة التعاونية الفلسطينية غياب أي دور للحركة التعاونية في المجتمع الفلسطيني، إلى درجة شعور القارئ بأن دور الحركة التعاونية يصل إلى الصفر إن لم يكن سالباً.

أما في الأدبيات التي تناولت الحركة التعاونية الفلسطينية قبل هاتين الدراستين، في التسعينيات وما قبل، فنلاحظ أنها وقعت في الإشكالية نفسها التي وقعت فيها الأدبيات التي صدرت مؤخراً، وهو تشخيص الحركة التعاونية الفلسطينية وفق المبادئ الدولية، وذلك من خلال العوامل أو الاخفاقات التي أدت إلى ضعف في الحركة التعاونية الفلسطينية قبل أوسلو، ولكننا نلاحظ في هذه الأدبيات توثيقاً للدور التنموي الذي قامت به الحركة التعاونية، وخاصة في دعم صمود الشعب الفلسطيني، وهذا يستدعي البحث في الظروف التي أدت إلى وصول الحركة التعاونية الفلسطينية إلى هذه الدرجة من التدني.

لقد أدى اتفاق أوسلو إلى إحداث تغيرات بنيوية في الواقع الفلسطيني، واتجه مسار هذه التغيرات إلى إدخال الشعب الفلسطيني ضمن نظام الليبرالية الجديدة، كما بدأ التعامل مع الحالة الفلسطينية كحالة من حالات ما بعد النزاع، ولهذا كله الأثر الكبير على فلسفة التخطيط التنموي الاستراتيجي التي قادها المانحون الدوليين في الأراضي الفلسطينية. ويميز هذا التخطيط بناؤه على أساس توقف الممارسات الاحتلالية الصهيونية.

لهذا ارتبطت المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني بنشر فلسفة الليبرالية الجديدة، والتي تتطلب الاستقرار والأمن، وبناء المجتمع المدني الذي تستطيع من خلاله التأثير على المجتمع، لذلك فقد استخدمت المنظمات غير الحكومية التي تنفذ فلسفة الليبرالية الجديدة والتي تدعي بالأساس «أن الفرد والجماعة الفلسطينيين، على الأقل، بحاجة لتغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وكجماعة بشرية» (الناشف دت: ٢٣). ومن خلال هذه الفلسفة انتشرت المراكز التعليمية وورش العمل والتدريب والتعليم حول حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتثقيف المدني، وقضايا النوع الاجتماعي، والصحة، من أجل تشكيل خطاب جديد ينسجم مع متطلبات المرحلة التي تنسجم مع سياسة الليبرالية الجديدة، حتى لو كان هذا الخطاب لا ينسجم مع احتياجات وأهواء المجتمع الفلسطيني، والخطاب الجديد المتكون يقوم «بتقسيم الذات الفلسطينية إلى شرائح مرضية لا تلائم العصر وتطور العلم الحديث ومن ثم تخلق علاجات تستقيها من الليبرالية الجديدة المستوردة، كل شريحة داخل الذات الفردية أو الجمعية بحاجة لتخصص، وعليه تنشأ المنظمات وتنتشر بسرعة أخاذة» (الناشف دت: ٢٣). بالنظر إلى الحالة الفلسطينية، السؤال الذي يمكن أن

نطرحه هنا هو ما المطلوب من الجمعيات التعاونية الفلسطينية؟

الأدبيات التي تحدثت عن الحركة التعاونية الفلسطينية، في مراحل تطورها التاريخي المختلفة، تحدثت عن دورين أساسيين للجمعيات التعاونية بشكل عام، أو بشكل خاص للمنتسبين في عضوتها، وهما رفع مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، والدوران يتكاملان ويسبب أحدهما الآخر. وهذان الدوران نص عليهما قانون التعاون الدولي، وذلك عندما تحدث عن الفلسفة الديمقراطية والتعاون والمساواة التي تتأسس عليها الجمعيات التعاونية. لكن حالة الحركة التعاونية الفلسطينية تختلف عن الحركات التعاونية في أماكن أخرى، وذلك نتيجة المرحلة الاحتلالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

في الفترة التي سبقت اتفاقية أوسلو، كان عدد المؤسسات التنموية في الأراضي الفلسطينية قليلاً جدا إذا ما قورن بالعدد الموجود حالياً، فقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية عام ١٩٨٧ حوالي ٢١٠ مؤسسة، في المقابل بلغ عددها حتى العام ٢٠١٠ حوالي ٢٣١٩ مؤسسة (عواشرة ٢٠١٢: ١٣٠)، كما أن الوسائل التكنولوجية والمرتبطة بشكل عام بوسائل الاتصال والتواصل والإعلام كانت شحيحة، والامكانيات المادية للحصول على أدوات الانتاج كانت هي أيضاً شحيحة جداً، ولهذا كان وجود الجمعيات التعاونية إلى حد ما، نابع من حاجة حقيقية يعيشها المجتمع الفلسطيني، كالحصول على الدعم والمناصرة، وأهمية تنظيم الورشات والتدريبات للتثقيف بالمواضيع التي عملت عليها الجمعيات التعاونية الزراعية، والاشتراك في أدوات الانتاج.

أما في الوقت الحاضر، فقد أُغرِق المجتمع الفلسطيني بالبرامج التنموية المتمثلة بالتدريبات والحلقات الدراسية والورشات التي تسعى إلى تثقيفه بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والنوع الاجتماعي، والمجتمع المدني والمواطنة، حتى أصبح الشعب الفلسطيني يمل من تلك البرامج. ولعل مراجعة سريعة للسير الذاتية التي يتم تقديمها للحصول على وظائف تشير بوضوح إلى الحجم الكبير لعدد تلك الورشات، ليست القضية متوقفة على عملية ملل الناس من تلك البرامج التنموية، بل أصبح ينظر إلى تلك البرامج بريبة وشك، وكما ينظر إلى تنظيمها بأنه يهدف إلى تدجين المجتمع الفلسطيني وفق نظام الليبرالية الجديدة وتفتيت وحدة الشعب الفلسطيني. يقول أحد مدراء الجمعيات الخيرية في جنوب الضفة الغربية:

إن الناس يتفاعلون مع كل البرامج التنموية التي لها اثر ملموس أو فائدة مباشرة. وهذا لأن الناس فعلا بحاجة إلى الدعم وأيضا لأن الناس تعودت على مثل هذه البرامج، والتي لا تنول اعجابهم هي البرامج التثقيفية التي لها علاقة بالديمقراطية، وحقوق الانسان أو ما شابه، وذلك لأن الناس ملت من هذه البرامج ولا يلمسوا أية آثار مادية وحتى نحن على مستوى الجمعية لا نشعر في أي تغيير في عقلية الناس نتيجة لها، وتقديمها للناس درب من دروب العبث (كما ورد في الرياحي وجابر ٢٠٠٧: ٣٨)

بالتالي إن الدور الثاني المتوقع من الجمعيات التعاونية الفلسطينية، رفع المكانة الاجتماعية، وبشكل خاص قضية التثقيف الديمقراطي والتعاون والمساواة والنوع الاجتماعي، يثير قضايا شائكة في المجتمع الفلسطيني، كما أن معظم المنظمات العاملة في الأراضي الفلسطينية، إن لم يكن جميعها، أخذت على عاتقها هذا الجانب التنموي أو «التدجيني»، ولهذا مهما قامت الجمعيات التعاونية بمثل هذه البرامج التنموية فإنها تقوم بتكرار غيرها من المنظمات. ولكن هل هناك أهمية للتثقيف والارشاد الزراعي، وخاصة أننا نتحدث عن الجمعيات التعاونية الزراعية؟

يوجد في الأراضي الفلسطينية العديد من المنظمات الزراعية التي تسعى لتقديم الدعم المادي والمعنوي والتثقيفي للمزارعين الفلسطينيين، حتى أنه يوجد العديد من تلك المنظمات المنتشرة في القرى الفلسطينية، وهذه المنظمات تعمل على المستوى القاعدي، وتتواصل مباشرة مع المزارعين في مختلف مناطق تواجدهم، وهذه المنظمات تبني برامجها التنموية على مشاريع محدد زمانياً ومكانياً والمستفيدين منها، ولهذا فالكثير من تلك المنظمات تنظم الورشات التثقيفية والارشادية للمزارعين بمختلف القضايا الزراعية، كما أنها تقدم لهم الدعم المالي المباشر ودون أية وساطة، كما ويشعر المزارع أن الأموال المقدمة لهذه الجمعيات له الحق فيها بغض النظر عن انتسابه للجمعية أم لا، وبشكل أساسي أن هذه الأموال ليست أموال المساهمين في هذه التعاونيات، وإنما هذه الأموال قدمت لدعم المجتمع المحلي الذي يعيش فيه، وبالتالي يستفيد منها جميع المعنيين وبالتساوي. وهنا يتردد المزارع في الانتساب للجمعيات التعاونية الزراعية، والتي تتطلب بعض المساهمات المالية المتعلقة بقيمة الانتساب.

مؤخراً، غيرت بعض المؤسسات الزراعية آليات العمل تجاه المزارعين، وتقول طبر بأن بعض المؤسسات القاعدية الزراعية تسعى لتقديم بدائل لنمط المساعدات الانسانية الذي يفكك المجتمع

فمن خلال العمل مع المزارعين البسطاء من القاعدة. نجد هذه المؤسسات تسعى للربط بين الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للفلاحين وبين نضالهم لاستعادة كرامتهم إلى جانب النضال الوطني ضد الاستعمار. وتشكل هذه الأمثلة بدائل هامة كون المؤسسات المعنية أخذت تطبق برنامجا للتدخل مع المزارعين الفلسطينيين يتشابه مع النموذج الشعبي الذي ساد خلال الانتفاضة الأولى، وتعرض للتفكيك بعد توقيع اتفاقية أوسلو التي سعت للحد من عملية تسييس العمل المجتمعي. (طبر ٢٠١٢: ٣٧)

كما وتعتمد فلسفة هذه الآليات على أن يقوم المستفيد من المساعدات بتحمل جزء من التكاليف للمشاريع التي تقدم له، بهدف تقليل أخطار اعتمادية المزارعين على المشاريع الممولة. وقد أطلقت طبر على هذه الآلية «التحرر الجزئي». تقول طبر:

إلا أن التحرر الجزئي لا يعني بالضرورة نهاية النضال، بل على العكس يعني بداية لعملية النضال من أجل التحرير، حيث أنه وفي الظروف الاعتمادية، فإن الانتصارات الجزئية تقود إلى «بروز شعور بالحرية» والتخلص من الشعور بالاغتراب والذي يترافق دوما مع حالة الخضوع لهيمنة الآخرين. وهذه العملية تسمح

للمضطهدين، والذين تم تحويلهم إلى أفراد عاجزين لفترة طويلة، بالعودة إلى وضعهم الانساني الطبيعي والعودة إلى النضال ضد الظلم والاضطهاد. وتبدو هذه الحالة جلية للعيان حاليا. (طبر ٢٠١٢: ٣٦)

ويقول أبو سيف من اتحاد المزارعين الفلسطينيين

نحن نتعامل مع المزارعين بطريقة مختلفة تماما، فنحن لا نقدم لهم مساعدات، وإذا ما بادرنا إلى دعم مشروع ما، فعلى المزارعين أنفسهم تقديم مساهمة في مثل هذا المشروع، سواء كانت مساهمة عينية أو نقدية، إلا أننا في النهاية نسعى لدعم نضال هؤلاء المزارعين. رؤيتنا تقوم على حماية الأراضي وضمان توفر دخل للمزارعين، وبالتالي تضمن صمودهم في أراضيهم، كما تدعم نضالهم العادل للوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه اللازمة، وكذلك البذور لزراعة الأراضي. (كما ورد في طبر ٢٠١٢: ٣٦)

هذه الفلسفة في دعم المزارعين الفلسطينيين أدت إلى التساؤل في جدى وجود الجمعيات التعاونية الزراعية، وخاصة إذا كانت هذه المساعدات تقدم مباشرة إلى المزارعين، ولكن يمكن النظر إلى هذه القضية من وجهة نظر مختلفة، فإحدى الطرق أو الآليات لتنظيم المزارعين وتحفيزهم إلى المساهمة في المشاريع التي تقدم لهم هي في تشكيل جمعيات تعاونية، ويتم المساهمة من خلال رأسمال الجمعية، وهذا ما بادر بعض هذه المؤسسات إلى عمله، حيث قامت بدعم المزارعين ومساعدهم في تأسيس الجمعيات التعاونية، وتكون هذه الجمعيات حلقة الوصل بين المزارعين والمؤسسات الزراعية، فالمؤسسات الزراعية تقوم بدعم البرامج التنموية عبر وساطة الجمعيات التعاونية، ويتم ملاحظ ذلك من خلال التقرير المسحي لعشرين جمعية تعاونية زراعية أعدته دائرة الأبحاث في مركز بيسان، حيث نجد أن جميع التعاونيات تم تأسيسها من قبل مؤسسات مركزية في المدن، مثل اتحاد لجان العمل الزراعي وبرنامج صبايا واتحاد لجان المرأة وغيرهم.

هذه الفلسفة في آليات العمل لمساعدة المزارعين تبدو نظرياً كجزء مما اسمته طبر بـ«التحرر الجزئي، ولكن نظرة نقدية لهذه الفلسفة في العمل، تكشف أن المنظمات والمؤسسات التي تدعم الجمعيات التعاونية، لم تستطع الخروج من إسار المشاريع الممولة، أي وجود مشاريع تهدف إلى العمل على قضية تنموية معنية ضمن جدول زمني وتمويل يصرف وفق هذه الخطة، وبالتالي تجد هذه المنظمات والمؤسسات نفسها مضطرة إلى تقديم الدعم للمزارعين بغض النظر عن حجم مساهمتهم، إذا وجدت أصلاً، لأن عدم صرف المؤسسات المحلية لهذه المبالغ ضمن الخطة يؤدي إلى استرجاعها من قبل الممول، ويدلل على ذلك أمرين، الأول تأسيس الجمعيات التعاونية وعدم التصرف في رأسمالها، أي يبقى رأسمال التعاونية الآتي من رسوم العضوية كما هو، وهذا يعني عدم مساهمة التعاونية في المشاريع، والثاني هو قيام التعاونية بتوزيع خدماتها على جميع المزارعين في القرية، وبالتالي يحصل المزارعون على المساعدات والخدمات من التعاونية بدون الاضطرار للانتساب إلى عضويتها. وحول دور المساعدات لجمعية تعاونية في إحدى قرى بيت لحم تقول عدوان:

هنا تحولت المساعدة إلى شرط تعجيزي، عطل البنية الانتاجية بدل أن يدعمها. وتظهر الفاعلات الاجتماعيات، النساء هنا، فاقدات لثقتهن بقدرتهن على الاعتماد على الذات وعلى عونة المجتمع المحلي، وعاجزات عن التحكم بشروط إعادة انتاج المشاريع التي بدأن فيها بالمساعدات الخارجية، دون مزيد من المساعدات والدعم، وهو ما يعزز اغترابهن عن واقعهن وممكناته، ويرين أنفسهن قادرات بالصيغة الوحيدة التي يقدمها لهن الممول، فيأتي بحلول يسميها «ابداعية» كاختراع مبدأ مساهمة المستفيدات في المشروع كي يشعرن أنه مشروعهن ويستمر، لكن ما يستمر هنا، ليس المشروع، وإنما التبعية للممول بالبحث عن مزيد من المساعدات والتمويل، فتصبح المساعدات والتمويل محور البنية الانتاجية لفلسطيني تابع في ممارساته وفكره، وعاجز عن الوجود بالصيغ التي كانت موجودا بها في السابق. (عدوان ٢٠١١: ٧٣)

وهناك قضية أخرى في فلسفة العمل تلك، وهي أن تأسيس الجمعيات التعاونية لم يكن نتيجة حاجة المزارعين لوجود التعاونية فقط، بل جاء تأسيس التعاونية بالدرجة الأولى نتيجة حاجة الممولين لوجود التعاونية، وذلك كي تخدم رؤيتهم وتعكس فلسفتهم في تغيير آليات العمل، من المساعدات الانسانية للمزارعين إلى دعم الصمود والنضال وتقليل الاعتمادية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة المزارعين بالحصول على تمويل، ففي دراسة لوحدة التنمية التعاونية أن «الاقبال على تسجيل الجمعيات التعاونية كان مرده في الغالب إلى أحد دافعين: أولهما، هو تلبية الاحتياجات المشتركة للأعضاء المنتسبين. والثاني هو توفر دوافع التشجيع المادي والمعنوي الخارجي» (وحدة التنمية التعاونية ٢٠٠٠: ٨) ومما يدلل على ذلك ما يقوله رئيس إحدى الجمعيات التعاونية الحيوانية في منطقة الأغوار:

بلشنا يا سيدي في ٢٠٠٨، حصلنا على الترخيص، بقينا أوليش ٢٤ عضو، بلشنا كمربين للثروة الحيوانية ٢٤ عضو، بعدين يا سيدي حصلنا على الترخيص في ٢٠,٨,٢٠٠٨. كان همنا إنّ نجمع تاعين الثروة الحيوانية في جسم واحد. كل المؤسسات الدولية كانت تطلب جمعيات، وعلى هذا الأساس، بشكل مباشر، «كير» طلبت منا رسمي وقالت لنا لازم يكون إلكم جسم عشان نقدر نتعامل معاه، وهيك حطيناهم في جمعية. بلشنا في ٢٤ عضو، ولما صارت المشاريع تيجي للجمعية زاد الأعضاء انتساب، وحاليا يوجد ٦٠ عضو في الجمعية. (حنيطي ٢٠١٣: ٦٢-٦٣)

ويضيف:

رغم إنّ كل المشاريع تيجي للجمعية، بس كنا نقسم شو بيجينا على الأعضاء وغير الأعضاء. يعني اللي مش أعضاء في الجمعية بقينا نعطيهم حصص، بس مش زي العضو، وفي نفس الوقت نرضيه يعني. من المشاريع اللي أجت مشروع أعلاف، المؤسسة بتحدد قديش كل راس إله، بتحدد إله ٣ كيلو، بنعطي ثلاثة كيلو، بظل إنّ هذا يتنازل شوي وهذا يتنازل شوي عشان نعطي بقية

الأعضاء اللي مش منتسبين في الجمعية. يعني بدك تعرف إن الجمعية اشتغلت على مستوى بلد مش بس على مستوى أعضائها، لكن العضو إله أحقية لأنه دافع رسوم، بدفع انتساب، بدفع مساهمات، لكل مشروع بيجي. (حنيطي ٢٠١٣: ٦٣)

طرحت الأدبيات السابقة ضعف الفكر التعاوني وقلة المهارات والكفاءات للمنتسبين لعضوية الجمعيات التعاونية الزراعية، كما أوصت بنشر الوعي بالفكر التعاوني، وتنظيم العديد من الدورات والورشات والتدريبات لتثيقف وتعليم أعضاء الجمعيات التعاونية بالفكر التعاوني والديمقراطية والحقوق وبعض القضايا الإدارية واللوجستية التي ترفع من كفاءة الجمعية التعاونية. تحدثنا سابقاً بأن المجتمع الفلسطيني أغرق بالتدريبات المتعلقة بهذه المواضيع، كما أن العديد من المؤسسات ما تزال تقوم بهذا الدور التثقيفي والتوعوي، لكن جميع هذه التدريبات تتناول هذه القضايا من منظور الليبرالية الجديدة، وبالمفهوم العالمي لهذه المفاهيم، وهذا يعكس الرؤية للحالة الفلسطينية لما بعد النزاع. وبالتالي تبقى هذه المفاهيم مجردة وبعيدة عن واقع المزارعين، فيحسون باغتراب تجاهها، لأن البيئة التي يعيشون فيها بعيد كل البعد عن هذه المفاهيم. بالإضافة إلى ذلك يتدخل الممول بكيفية إدارة وتنفيذ المشاريع، وكذلك الأهداف للعملية الانتاجية وكذلك في اختيار المستفيدين، فتقول عدوان: «تعتمد الجمعية الأولى على مساعدات من (المنظمات الداعمة) و(الجهات المانحة) كما سمتها مسؤولتها أثناء المقابلة، وتشرف إدارة الجمعية على توزيع المعونة/الدعم على النساء (المستفيدات)، حيث يتم اختيار النساء حسب الحاجة على أن تكون حاجتهن بالمقياس الذي يسمح لهن بانجاز المشروع بنجاح بالمعيار الذي يتفق عليه مع الجهة الممولة، وهذا يعني أن يكن محتاجات لكن ليس كثيرا، ليتمكن من المساهمة في تمويل المشروع» (عدوان ٢٠١١: ٦٩)، **وهكذا تحولت التعاونيات إلى منظمات غير حكومية تتلقى الدعم من المنظمات الدولية، وتعمل وفق شروطها وأجندتها، وفي هذه الحالة تتساوى التعاونيات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في تحقيق اللاتنمية أو تنمية التخلف، وتعميق تبعية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك القيام بتثقيف أعضائها وفق مبادئ المنظمات الداعمة.**

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدورات والتدريبات تغيب أي دور للاحتلال، فمثلاً يعقد الكثير من التدريبات التي ترفع من كفاءة المزارع وتزيد كمية المحاصيل الزراعية، والانتاج الزراعي في الأراضي

الفلسطينية أصبح بالدرجة الأولى إنتاج رأسمالي في جزءه الأول، أي الجزء المتعلق بالانتاج، فالمزارع الفلسطيني يستخدم كافة أدوات الإنتاج الرأسمالي في عملية الانتاج، لكن في نفس الوقت تنحصر عملية التسويق داخل الضفة الغربية نتيجة التضييق الشديد على التسويق إلى الخارج، **وهذا يتعارض مع منطق الزراعة الرأسمالية التي تتطلب انفتاح الأسواق وسيطرة قوانين العرض والطلب**. وعلى الرغم من الكميات الكبيرة من الإنتاج الفائض عن الحاجة الفلسطينية في بعض أنواع المحاصيل الزراعية، فإن تسويق هذا الإنتاج في داخل الضفة الغربية لا يختلف كثيراً عن التسويق الذي كان يقوم به الفلاح الفلسطيني في الزراعة التقليدية في المركز المديني القريب من قريته للحصول على بعض الاحتياجات للاستهلاك، وبهذا فإن انحسار التسويق الذي يشكل أحد نتائج الاستعمار الصهيوني لفلسطين أدى إلى تبعية المزارع للاقتصاد الصهيوني. وهذا ما تم تسميته «البنية الزراعية في شرط استعماري» (حنيطي ٢٠١٣: ١٥٠).

تعد عملية التسويق من أهم القضايا الشائكة في الأراضي الفلسطينية، فالتسويق المحلي والدولي مرهون بالسياسات الاستعمارية الصهيونية، كما أن التسويق للانتاج الزراعي الرأسمالي له تبعات شائكة على القضية الفلسطينية، ذلك رغم توجه الاقتصاد الزراعي ليأخذ منحى رأسمالي، ولكن يبقى انتاجاً رأسمالياً مشوهاً وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم الجمعيات التعاونية بلعب هذا الدور بتمويل من المؤسسات الدولية، ومن الأمثلة على ذلك مشروع الجلوبال جاب التي نفذته الإغاثة الزراعية بالتعاون مع مؤسسة ACDI VOCA، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويهدف المشروع إلى «المحافظة على حصة المنتج الفلسطيني في السوق العالمية، وضمان توفير منتج آمن وخال من الكيماويات للمستهلك الفلسطيني» (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ٣٠)، وتم تدريب المستفيدين، وهم ٩ جمعيات، على آليات الانتاج، كيفية تحضير الأرض، وأنواع المبيدات والأسمدة وأوقات استخدامها وغالباً ما يكون الحصول عليها عبر الوسيط الإسرائيلي، وأوقات الزراعة وغير ذلك، مع القيام بضرورة توثيق كل خطوة في العملية الانتاجية، وكي تتمكن هذه الجمعيات من تصدير محاصليها الذي حصلت على المواصفات العالمية، **تم التعاقد مع شركة العارظاه الإسرائيلية لتسويق محاصيل الجمعيات، وهذا استدعى**

القيام بارسال المحاصيل إلى بيت التعبئة والتدريج التابع للمستوطنات الإسرائيلية في الأغوار، في البداية صدرت المنتجات تحت اسم «صنع في إسرائيل»، وفي النهاية فشل المشروع بخسارة المزارع ٢٥٠ ألف شيكل، وأصبحت أدوات الإنتاج غير مستعملة (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ٣٠-٣١). وتشكل هذه الحالة نموذجاً باعتبار الزراعة الرأسمالية الهادفة للتصدير تتشكل في رحم التطبيع الاقتصادي، والتبعية الزراعية للاستعمار الإسرائيلي، كما يحول هدف الانتاج الزراعي من الاكتفاء الذاتي إلى تلبية السوق الرأسمالي الدولي، والوصول إليه يتم عبر الوسيط الاستعماري.

انخرطت الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسفة الليبرالية الجديدة، نتيجة الدعم الذي تحصل عليه من المنظمات الدولية، وبما تحمله من أجندات، كما أن الفلسفة الانتاجية الزراعية التي تحملها الجمعيات التعاونية من زيادة الانتاج دون القدرة على تسويقه، ساهم في جعل هذه التعاونيات جزءاً من أشكال توريط المزارعين الفلسطينين في التبعية الاقتصادية للاحتلال الصهيوني، ذلك لأن معظم أدوات الانتاج التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي، الآلات والبذور والأسمدة، وأدوية وغير ذلك من الأدوات الانتاجية، مصدرها الاحتلال الصهيوني، فإن نتيجة هذه التبعية جعلت الفائض المالي من العملية الزراعية يذهب لهذا الاحتلال.

ما العمل؟

للاجابة على السؤال السابق يجب معرفة المطلوب من الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية، أجابت دراسة عدوان ونوفل على هذا السؤال في تسعة نقاط، واعتبرت أن أهداف الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل عام، والتي تعمل وفق آلية اقتصاد السوق ومتطلباته تتلخص في تسعة نقاط وهي:

١. زيادة مساهمة هذه الجمعيات في الانتاج الزراعي، وتعزيز قوتها التفاوضية سواء في سوق مدخلات الانتاج، أو في سوق المخرجات.
٢. توفير منتوجات زراعية بمواصفات دولية؛ لتعزيز التصدير، وتحسين نوعية الاستهلاك الزراعي المحلي.
٣. تقليل عدد الوسطاء التجاريين الذين يتعاملون مع المزارعين، وبالتالي تقليل هوامش الربح للأطراف التي ترتبط مع التعاونيات الزراعية سواء مع مدخلات الانتاج، أو مخرجات الانتاج، وهذا بدوره سيقلل من تكلفة الانتاج الزراعي، ويعزز قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
٤. توفير التمويل اللازم لاتمام مشاريع زراعية لأعضاء الجمعية، سواء من خلال صندوق توفير وتسليف، أو من خلال مصرف زراعي تعاوني وبقروض ميسرة.
٥. توفير المعدات الزراعية والماكنات والآلات وقطع الغيار وصيانتها، وجعلها في خدمة الأعضاء وبتكاليف معقولة.
٦. القيام بجميع التنسيقات مع الوزارات

الحكومية في ما يتعلق بالآفات والأمراض الزراعية، ومطالبات التعويضات، وغير ذلك من التنسيقات اللازمة.

٧. المساعدة في جميع الخدمات الوجستية لتسهيل تسويق انتاج أعضاء الجمعية في الأسواق المحلية والخارجية.

٨. رفع مستوى الدخول، وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين، وهذا الهدف سيتحقق تلقائيا إذا ما تحققت الأهداف السابقة.

٩. تعزيز القدرة الذاتية للتعاونيات الزراعية، وأن تكون هذه التعاونيات قادرة على العمل بمعزل عن الدعم الحكومي أو غير الحكومي، وأن تكون قادرة على العمل في ظل سوق تنافسي لتحقيق كفاءة الانتاج. (عدوان ونوفل ٢٠١٠: ١٦)

إن المطلوب من الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية كما ورد في النقاط التسعة السابقة، يعزز ويدعم فلسفة الليبرالية الجديدة، وخاصة بالنظر إلى الوضع الفلسطيني في حالة ما بعد النزاع، وبالتالي يدعم هذا الطرح تبعية المزارع الفلسطيني للاقتصاد الاستعماري الصهيوني، ويخلق حالة من التذبذب في وضع الجمعيات ونشاطاتها حسب التغيرات أو المساومات السياسية المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الصهيوني.

إن الرهان على المساعدات الخارجية أو تعديل في القوانين، وحتى الرهان على سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية الفاقدة للقوة والسيطرة بالتحكم بالحدود والمعابر لمنع أو تقنين دخول المنتوجات الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، أو الضغط **على إسرائيل من أجل الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية والسماح بتسويق المحاصيل الزراعية إلى الأسواق الإسرائيلية والدولية، وكذلك حماية المزارعين أو التجار الفلسطينيين من التجار الإسرائيليين واجبارهم على دفع المستحقات، كلها توصيات مثالية ومغتربة عن الواقع الفلسطيني، فالسياسات الإسرائيلية المعيقة للعملية الانتاجية الفلسطينية والتنمية الفلسطينية كلها سياسات متوقعة وضرورية لحماية الكيان الصهيوني، وعندما نتوقع منه غير ذلك، كأننا نتوقع منه إنهاء فلسفة وجوده، أي إنهاء الاحتلال. ويصف فانون دور البرجوازية الوطنية في ديمومة الاستعمار** بالقول: «إن نفسية البرجوازية الوطنية هي نفسية سماسرة لا نفسية رواد ومجدّدين. أنها تكتفي بأن تكون وكيلة. وهكذا لا تكون رسالتها تغيير أحوال الأمة بل جعل نفسها وسيطاً بين البلاد وبين رأسمالية متخفية، رأسمالية تضع على وجهها اليوم قناع الاستعمار الجديد» (فانون د.ت: ١٤). بالإضافة إلى ذلك يخلق الاستعمار عملية نمو اقتصادي ضمن سعيه «لتحسين شروط الحياة»، وهذه السياسة الاستعمارية تسعى لإلهاء الجماهير في قضايا ثانوية، وإبعادها عن القضايا الأساسية المتمثلة بالنضال الثوري وإنهاء

الاحتلال، وهذا ما نوه له لينين عند حديثه عن الإصلاحات الزراعية التي طبقها الاستعمار الانجليزي في ايرلندا. ويصف لينين أصحاب التفكير التعاوني في عهد سيطرة المستثمرين بالقول «إن أحلام التعاونيين القدماء تنطوي على كثير من الخيال، وهي سخيفة في كثير من الأحيان لأنها طوباوية» (البرغوثي ٤٥)

يوجد العديد من الأدبيات التي انتقدت العملية التنموية الجارية في الأراضي الفلسطينية، تلك التي تتبنى فلسفة الليبرالية الجديدة، واعتبرت تلك الأدبيات أن التنمية بهذا المفهوم يعمق ويديم التبعية للاحتلال الإسرائيلي، ولهذا اسماها البعض ب «تنمية التبعية» أو «تنمية الاستغلال» أو «تنمية التخلف واللاتنمية». وطرحت هذه الأدبيات تنمية بديلة، تعتمد بشكل أساسي على الموارد المتاحة، وتسعى للانفكاك عن التبعية. وضمن السياق هذا، طرحت العديد من البدائل، وتشكلت الكثير من المفاهيم حول التنمية البديلة، ومن تلك المفاهيم وأبرزها «التنمية بالحماية الشعبية»[١]، و«النموذج (السني) للتنمية: (أنموذج القدرات) والتنمية بوصفها حرية وتحرر»[٢]، و«التنمية التحررية المرتكزة على الناس»[٣]، و«التنمية الميثاقية»[٤] وغير ذلك من المفاهيم، ورغم تعدد هذه المفاهيم إلا أنها تتفق على المبدأ والرؤيا والفلسفة من عملية التنمية الفلسطينية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، أين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في المساهمة في دعم التنمية البديلة عملياً وتطبيقياً، وذلك على مستوى المفاهيم والممارسة؟

المطلوب من الجمعيات التعاونية الزراعية هو دعم «الصمود المقاوم» للشعب الفلسطيني على أرضه، وخلق اقتصاد فلسطيني متحرر من التبعية الصيهونية، ومتحرر أيضاً من المساومات أو التذبذبات السياسية، وبالتالي دور الجمعيات التعاونية في خلق «(نسيج اجتماعي) متماسك وصلب ينفذ إلى أعماق المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال» (نخلة ٢٠١١: ٢٢).

لا شك أن الشعب الفلسطيني راكم خلال مسيرته النضالية الكثير من الخبرات والتجارب في تطبيق تلك المفاهيم فكراً وممارسة، ولا أبالغ في القول إن تلك المفاهيم تشكلت من رحم التجربة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، وما يزال الاحتلال حتى اليوم، رغم التغيرات البنيوية التي حدثت للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، سبباً في تحفيز الإبداعات الشعبية الفلسطينية المقاومة، والتي يغذيها من خلال ممارساته الاستعمارية المستمرة تجاه الفلسطينيين. وتعد مجموعة السلوكيات والتكيفات للشعب الفلسطيني في الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، خير دليل على ذلك. في هذه الانتفاضة استعاد الشعب الفلسطيني زمام المبادرة، وأحيا الكثير من الابداعات الشعبية،

١. حول هذا النموذج أنظر: سمارة، عادل. ١٩٩٠. التنمية بالحماية الشعبية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
٢. حول هذا النموذج أنظر: الترتير، علاء وإبراهيم الشقاقي. ٢٠١٢. «التنمية كأداة للمقاومة والتحرير». في ناجح شاهين (محرراً). دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
٣. حول هذا النموذج أنظر: نخلة، خليل. ٢٠١١. فلسطين: وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
٤. حول هذا النموذج أنظر: الشيخ، عبد الرحيم. ٢٠١٢. «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين». في ناجح شاهين (محرراً). دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

كالزراعة المنزلية، واللجان الشعبية التطوعية، والعودة للأرض وللثروة الحيوانية، والعمل على تقنين الاستهلاك، والسعي للاكتفاء الذاتي، والعمل التطوعي، والتي كانت في معظمها تجارب من الانتفاضة الأولى.

لكن، بالنظر إلى تلك السلوكات نجد أنها سلوكات تكيفية أو «صمود ساكن»، وليست نهج حياة أو «صمود مقاوم»[٥]، والمطلوب هنا أن تكون هذه الممارسات والسلوكيات صموداً مقاوماً ونهج حياة للفلسطينيين، وهذا ما لم تستطع الأدبيات التي دعت إلى التنمية البديلة من تحقيقه، فالأدبيات تحدثت عن البدائل دون وضع الكيفية التي يمكن أن تتحقق من خلالها.

عندما نتحدث عن دور التعاونيات الزراعية، أو ما هو المطلوب من التعاونيات الزراعية في الحالة الفلسطينية؟ نحن نتحدث عن عملية تحويل هذه المفاهيم والنظريات التنموية إلى تطبيق عملي وممارسة للمزارعين الفلسطينيين، وخاصة أن للقطاع الزراعي الفلسطيني دور محوري وأساسي في «التنمية التحررية» أو «الصمود المقاوم». «فالقيمة الأساسية عند الشعب المستعمَر، إنما هي الأرض، لأنها هي القيمة المحسوسة الملموسة، الأرض التي تكفل الخبز، والتي تكفل الكرامة طبعا» (فانون د.ت: ٥١). والعملية التحررية في الحالة الاستعمارية هي أساس المكانة الاقتصادية والاجتماعية، يعبر فانون عن ذلك «إن المستعمَر (الشيء) يصبح إنساناً بمقدار ما يحققه من عمل لتحرير ذاته» (فانون د.ت: ٤٤). فدور التعاونيات الزراعية في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين، يتم في الحالة الفلسطينية عبر خلق ثقافة زراعية منتمية وغير مغتربة مرتكزة على المزارعين، ومتحررة من التبعية الاقتصادية الإسرائيلية، ومقاومة للإجراءات الاحتلالية، وساعية لإنهاء الاحتلال، بذلك فقط تتحقق تحسين المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين الفلسطينيين.

إذا أُريدَ للجمعيات التعاونية الزراعية أن تقوم بدعم المقاومة الزراعية الفلسطينية، وتتولى زمام المبادرة في خلق زراعة فلسطينية «محاربة»، فإن عليها أن تأخذ منحى آخر في آليات عملها وتوجهها الفكري والثقافي. وتعمل هذه التعاونيات وفق الشروط والأجندة الفلسطينية، أي تتفق على مجموعة من المبادئ، غير مبادئ التحلف التعاوني الدولي، وتؤمن المبادئ الجديدة بنوعية ثقافة المزارعين وخبراتهم وتجاربهم، وتعي بالامكانات والاحتياجات المتوفرة. ينعكس التوجه الجديد للجمعيات التعاونية من خلال اللقاءات الارشادية والتوعوية بضرورة استعادة الزراعة المقاومة من تجاربهم وخبراتهم، والاعتماد على الامكانيات المادية للأعضاء، إن الزراعة التي تسعى لتلبية الاحتياجات الغذائية للمنطقة التي تقع فيها، يقلل كثيراً من تكاليف الانتاج والتسويق، كذلك يحررها من الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية. وبالتأكيد سيواجه هذا المسار الكثير من المعيقات التي تسعى لاحباطه، وخاصة أنه يسير في عكس المسار البنيوي للمجتمع الفلسطيني الحالي، والذي يسعى الاستعمار لديمومته. ويعبر ألبير ميمي عن التحصين الذاتي في عملية مقاومة

٥. حول مفهوم «الصمود الساكن والصمود المقاوم» أنظر: الدقاق، إبراهيم. ١٩٨٩. «التنمية بالجهد الذاتي: استراتيجية من أجل البقاء». في جورج العبد (محرراً) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الاستعمار، والتي أرى أنها تنطبق على كيفية إنشاء التعاونيات الزراعية في ظل الاستعمار كما في الحالة الفلسطينية بالشكل التالي:

..... فالمجتمع الواقع تحت الاستعمار إذ لم يكن قابضا بزمام مصيره، ومتشرعا لقوانينه الذاتية، وقادرا على التصرف بتنظيمه الذاتي، لا يستطيع أن يطابق مؤسساته مع حاجاته العميقة. والحال أن مثل هذه الحاجات هي التي تقولب الوجه التنظيمي لكل مجتمع طبيعي ولو نسبيا. تحت ضغط هذه الحاجات المستمر تطور تدريجيا خلال العصور وجه فرنسا السياسي والإداري. ولكن عندما يبلغ النشاز درجة عالية، وعندما يصبح الانسجام مستحيل التحقيق في الأشكال القانونية الراهنة، لن يبقى آنذاك سوى الثورة أو التحجر. (ميمي د.ت:)١٢٥

إن محاولة إنشاء جمعيات تعاونية زراعية تقوم بدورها في تأسيس «الصمود المقاوم» و«الزراعة المحاربة»، يعتمد بشكل كبير على تعميق الوعي لدى المزارعين وتثقيفهم بالأهداف والرؤى للسياسة الاستعمارية، وكذلك في جدوى وأهداف الإغداق المالي الاستعماري الموجه للمشاريع التنموية في الأراضي الفلسطينية، لاسيما الزراعية منها. ولعل عملية تمكين المزارعين بهذه الثقافة الواعية أن تقودهم ليكونوا شركاء في عملية تكوين المعاني والمفاهيم التنموية الحقيقية، وكذلك أن تجعلهم شركاء في بناء اللجان والأطر التنظيمية المناسبة لهم للاتحاد والتعاون، كالجمعيات التعاونية الزراعية، وبالتالي، في الحالة الفلسطينية المليئة بالتجارب والخبرات المقاومة للاستعمار، فإن عملية بناء السياسات الزراعية، وتأسيس الأطر التنظيمية لها – الجمعيات التعاونية الزراعية، والتي تستند إلى قوانين محلية محصنة، يعتمد بشكل أساسي على وعي المزارعين وحاجاتهم لهذه الأطر والتنظيمات.

وربما تكون نقطة البدء نحو زراعة مقاومة ومحاربة، زرع بذور في المؤسسات التنموية الزراعية الصادقة والواعية التي تعمل على تمكين المزارعين من الوعي والتثقيف ليمكنهم من بناء لجانهم وأطرهم التنظيمية غير المكشوفة للسياسات الاستعمارية.

المصادر والمراجع

- أبو عون، جودت. «الحركة التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية». في صامد الاقتصادي. ع ٩٨. تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٩٤.
- الترتير، علاء وإبراهيم الشقاقي. ٢٠١٢. «التنمية كأداة للمقاومة والتحرير». في ناجح شاهين (محرراً). دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- حامد، مهند. ٢٠١٢. سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- حمدان، آية وفراس جابر. آب ٢٠١٠. التقرير المسحي للتعاونيات. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء. ورقة غير منشورة.
- حنيطي. أحمد. ٢٠١٣. التغير الاجتماعي–الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار. رسالة ماجستير غير منشورة.
- الدقاق، إبراهيم. ١٩٨٩. «التنمية بالجهد الذاتي: استراتيجية من أجل البقاء». في جورج العبد (محرراً) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- دك، هارولد. ١٩٨٩. «نحو استراتيجية للتنمية: التقوية والمبادرة». في جورج العبد (محرراً). الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرياحي، إياد وفراس جابر. ٢٠٠٧. المنظمات القاعدية والمجالس المحلية: الرؤية والدور التنموي. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- الزغموري، عودة شحادة. ١٩٩١. الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله: مركز العمل التنموي / معا.
- سمارة، عادل. ١٩٩٠. التنمية بالحماية الشعبية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- الشيخ، عبد الرحيم. ٢٠١٢. «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين». في ناجح شاهين (محرراً). دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- طبر، ليندا. ٢٠١٢. المساعدات الإنسانية: تفكيك المقاومة للاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنية. رام الله: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.
- عبيدات، عدنان. ١٩٨١. التعاونيات الزراعية. مقدم إلى مؤتمر التنمية من أجل الصمود. القدس: الملتقى الفكري العربي.
- عدوان، لورا. ٢٠١١. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- عدوان، يوسف وسارة نوفل. ٢٠١٠. الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

- عواشرة، رائدة. ٢٠١٢. «المؤسسات الأهلية الفلسطينية – مقترح نموذج للعمل الأهلي». في ناجح شاهين (محرراً). دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- عورتاني، هشام. ١٩٨٩. «سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة». في جورج العبد (محرراً) الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فانون، فرانز. د.ت. معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار الطليعة.
- نخلة، خليل. ٢٠١١. فلسطين: وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
- الناشف، إسماعيل. د.ت. في اللاتحول في الممارسة والخطاب: إشكالية الثقافي الفلسطيني. ورقة غير منشورة.
- وحدة التنمية التعاونية. ٢٠٠٠. أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية.

المصيون رام الله فلسطين . ص.ب. 725. هاتف: 7839 298 2 970+ فاكس: 7835 298 2 970+

E-mail : bisanrd@palnet.com http:// www.bisan.org

Al-Masyoun-Ramallah-Palestine, P. O. Box 725, Tel: +970 2 298 7839 Fax: +970 2 298 7835